البعد التداولي عند عبد القاهر الجرجاني

د. مسعودة مرسلي
المركز الجامعي –أحمد بن يحيى
الونشريسي -تيسمسيلت-

ملخص البحث:
أصبحت البلاغة العربية في عصرنا واقعة بين وضعين متباينين، الأول: تراث لغوي ضخم مازال يحفل بالدرر، ومازال يحتاج إلى إعادة القراءة، لأنه ينبئ عن فهم أصحابه لكنه الظاهرة اللغوية فهما عميقا، ذلك الفهم النابع من إفادتهم من كل معطيات الواقع منطلقين من نص القرآن الكريم إلى الانتهال مما وفد إليهم من تراث اليونان ونخص بالذكر ما خلفه أرسطو في جانبه الخطابي خاصة.
والوضع الثاني: هو المعارف الجديدة الوافدة من الغرب، وهذا الأخير لا يمكن أن يغضي عنه إلا مسيء فهم للعصر ومتطلباته، وفي ظل هذين الوضعين المختلفين يمكن إعادة بناء نظرية عربية أصيلة تفيد من التراث العربي الأصيل وتستفيد من النظريات المعاصرة في مجالات المعرفة المختلفة، ولا يتأتى ذلك إلا بإعادة قراءة التراث قراءة واعية ليُتخذ ركيزة أساسية يبنى عليها المشروع البلاغي العربي المعاصر وتندرج هذه المداخلة "البعد التداولي عند عبد القاهر الجرجاني" ضمن تلك المحاولات.

البحث:

مثل عبد القاهر الجرجاني علامة فارقة في التراث البلاغي والنقدي العربي –دون إنكار جهود سابقيه- فقد كان صورة للغوي البارع والناقد الممحص، زيادة على تشبعه بثقافة عصره، وجرأته في الرد على مخالفيه بناء على إيمان قوي وعقيدة راسخة، فكان ما أنتجه مميزا إن لم نقل درة من درر الزمان كلما ازددنا له قراءة ازددنا توقا لاكتشاف أسرار ما قدمه في ثنايا الكتب التي ألفها، خاصة كتابيه الشهيرين: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز".

إذ ما زال ما بين أيدينا من تراث بلاغي عامة وما قدمه عبد القاهر الجرجاني خاصة بحاجة إلى إعادة القراءة، فبالرغم من أن ما قُدِم –في التراث العربي الإسلامي- من مؤلفات ومصنفات وموسوعات وشروحات وتفاسير، وما أسس من علوم كان في ظل مركزية الخطاب القرآني إلا أنه كان أعم وأشمل، فما قدمه الأعلام الأفذاذ من أمثال الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني كان من الممكن أن يؤسس لنظرية بلاغية شاملة، لولا ما أصاب تلك الجهود من جمود من جهة، وسوء تناول من جهة أخرى، وسعيا منا لإنصاف ذلك التراث نحاول في هذه المداخلة أن نقارب ما قدمه عبد القاهر الجرجاني في أهم مؤلفين له

"الأسرار" و"الدلائل" مقاربة تداولية ساعين لاستنباط أهم المبادئ التداولية في ظل بحثه الدؤوب عن إيجاد التفسير الملائم لطرق الأداء الكلامي المتجلية عنده خاصة في المفهوم الرئيس والذي سماه "معنى المعنى".

بعد أن سادت البنيوية لعدة عقود من الزمن مقصية كل ما يحيط باللغة، وذلك بعد أن شاعت فكرة دي سوسير بأن اللسانيات هي «أن تدرس اللغة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها»[1]، برز في الأفق تيار جديد يخرج الدراسة اللغوية من هذا الأسر، وذلك بتضافر عدة تيارات علمية ولغوية وفلسفية واعتبار اللغة نظاما تواصليا، وهذا التيار الجديد ليس إلا "التداولية" التي لم يحدد لها تعريف دقيق، وإذا لم يحدد لها تعريف دقيق –خاصة في بداية ظهورها كبقية العلوم- فإن هذا أدى إلى عدم تحديد دقيق لمجالها العلمي، فكانت في أول أمرها كما سماها "فيليب بلانشييه" «جرابا جديدا توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسسية وهي اللسانيات وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والدلائلية...»[2]، وهذا ما يدل على أن مجال التداولية رحب لا يمكن أن ينحصر في دراسة اللغة والعلائق الداخلية الرابطة بينها سواء على المستوى الصوتي أم التركيبي.

ولذلك يمكن اعتبار أن أبرز تحول جاءت به التداولية هو الانتقال من الاهتمام باللغة وإهمال الكلام إلى رفض هذه الثنائية والاهتمام بالكلام باعتباره المجال الأرحب للدراسة التداولية، لأنه يجسد الاستعمال الفعلي للغة في إطار تحقيق هدفها الأساسي وهو "التواصل".

ومن تعريفاتها يمكن أن نورد ما يأتي: «التداولية هي مجموعة من البحوث المنطقية واللسانية [...] وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستخدام اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية»[3]، وهي «حقل لساني يهتم بالبعد الاستعمالي أو الإنجازي للكلام ويأخذ بعين الاعتبار المتكلم والسياق، وإذا كان التركيب يبحث العلاقة بين الدوال فيما بينها، والدلالة تبحث العلاقة بين الدوال ومراجعها، فإن التداوليات تبحث العلاقة بين الدوال ومستعمليها»[4] أو هي في أبسط تعريف لها

---

[1] Cours de linguistique générale. Saussure. P;376

[2] التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص:17

[3] المرجع نفسه، ص: 18.

[4] الأفق التداولي، ص: 08.

«كيف تستخدم اللغة في التواصل»[1]، إذن يمكن أن نستنتج أن التداولية دراسة رحبة لاستعمال اللغة باعتبارها أداة للتواصل مع مراعاة كل ما يحيط بها من ظروف وملابسات.

ثم راح هذا المولود الجديد يتشكل شيئا فشيئا وينفصل تدريجيا عن العلوم التي نشأ بين أحضانها لترتسم له صورة إن لم نقل مكتملة فهي واضحة المعالم.

مبادئ التداولية:

1-الأفعال الكلامية:

لعل أهم عمل يمكن الإشارة إليه للتدليل على ذلك الانفصال هو ما قدمه جون أوستن John Austin في محاضراته "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" أو "نظرية أفعال الكلام العامة" المنشور بعد وفاته[2]، والذي يجعل من هذا الكتاب التأسيس الفعلي للتداولية هو أنه قد أعطى "مكانة كبيرة لدور اللغة وأفعالها الكلامية في صنع الأحداث، ونقل المعنيين من مستوى التلقي إلى مسارح الفعل والتجسيد وتكتسي هذه الأفعال قيمتها خاصة عندما يكون موجهو الخطاب من ذوي الكفاءات في المحاججة والإبانة"[3]، وأساس ما ذهب إليه هو فكرة الإنجاز، فالملفوظات ليس أساسها الوصف والإثبات فحسب، ولا يحكم عليها دائما بالصدق والكذب كما يذهب إلى ذلك الفلاسفة أو النحاة[4]، وإنما يحكم على الملفوظات بمدى إنجازيتها والنجاح في ذلك أو الفشل فيه، وكل ذلك مرتبط بملابسات التلفظ ومقصدية المخاطب، مثل الوعد في قولنا: أعدك بالمجيء، أو أقبل أو أسمي، فهذه أفعال إنشائية قد تكون موفقة ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

كما ميز أوستن بين الإنشاء الصريح في مثل: أعدك، وبين الإنشاء الضمني: في مثل: سآتي، إذ يمكن أن يكون هذا وعدا كسابقه أو تكهنا أو تهديدا[5]

---

[1] مبادئ التداولية، ص:09.

[2] ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، أو كيف ننجز الأشياء بالكلمات، أوستن، تر: عبد القادر قنيني، ، أفريقيا الشرق، 1991.

[3] الحجاج في البلاغة المعاصرة. ص: 182.

[4] ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 13.

[5] ينظر: معجم التداولية، ص: 58.

ويمكن أن تقسم جميع الملفوظات إلى[1]:

1=فعل القول: Acte locutoire .

2=قوة فعل القول: Acte Ilocutoire

3=لازم فعل القول: Action perlocutoire

وهذا يتحقق حينما نقول شيئا - والذي يتحقق في القول وهو متضمن فيه - عمل التأثير بالقول يحصل حيث يؤثر القول في المتلقي بأن يقتنع كأن يغير قناعاته أو تصرفاته.

وقد جعل الأفعال الكلامية خمسة أقسام: الحكميات/ التنفيذيات/ الوعديات/ السلوكيات/ العرضيات.

ويمكن اعتبار هذا التصنيف مدخلا إلى رأي علم آخر يعتبر المؤسس الثاني لنظرية أفعال الكلام وهو جون سيرل J.Searle، وذلك بأنه حاول إعادة تصنيف ما قدمه أوستن بعد أن قام بتوضيح شروط الإنجاز والعلاقة بين الأفعال والعالم، وكان تصنيفه كما يأتي[2]:

1- الإثباتات: التعهد للمستمع بحقيقة الخبر.

2- التوجيهات: جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائما مع المحتوى الخبري للتوجيه [أوامر، نواهي، طلبات].

3- الإلزاميات: تعهد من المتكلم لمباشرة مساق الفعل الممثل في المحتوى الخبري [المواعيد، النذور، الرهون، العقود، الضمانات].

4- التعبيريات: التشكرات، التهاني، الترحيبات، التعزيات..

5- التصريحات: إحداث تغيير في العالم بتمثيله وكأنه قد تغير نحو: أعلنكما زوجا وزوجة، أنت مطرود، أنا مستقيل.

كما ميز بين الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، وضرب لذلك مثالا عن طلب الملح على طاولة الطعام[3]:

فعل مباشر:

---

[1] ينظر: Pragmatique pour discours littéraire. P: 07

[2] ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، ص: 217، وما بعدها.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 221،220.

1- أطلب منك أن تمرر لي الملح.

2- مرر لي الملح.

فعل غير مباشر:

1- هل تستطيع أن تمرر لي الملح؟

2- هلا مررت لي الملح.

3- أريد أخذ الملح.

4- هل لي بقليل من الملح.

5. هل الملح في متناول يدك.

فالمجموعة الأولى أفعال مباشرة يتوصل إلى المعنى المراد من خلال المعنى الحرفي، بينما المجموعة الثانية لا يتوصل إلى المعنى المراد مباشرة، فقد يفهم هو وقد تفهم معاني أخرى مغايرة له.

2- متضمنات القول: Les implicates

من أهم المبادئ التي دعت التداولية إلى الاهتمام بها ما يعرف بـ"متضمنات القول" أو "المضمرات" والتي تقوم على أساس أنه ليس كل ما يراد من الخطاب قد صرح به، وهذا «مفهوم إجرائي تداولي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطابة العامة كسياق الحال وغيره»[1]، فكثيرا ما يقصد المتكلم غير ما يقول، ويمكن أن نمثل لذلك بالمثال الذي ضربته كاترين أوريكيوني[2]: "الحر شديد هنا"

فهذا القول لم يقصد صاحبه المعنى الحرفي بل يمكن أن يرمي أقوال موالية، مثل:

- **افتح النافذة.**
- **أو: أطفئ جهاز التدفئة.**
- **أو: هل أستطيع أن أخلع سترتي.**
- **أو: الطقس منعش في الخارج.**

---

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص:30.

[2] ينظر: المضمر، كاترين أوريكيوني، ص:20.

- أو: ليس لدي ما هو أهم لأقوله.

ويمكن تحديد ذلك بالاحتكام إلى مبدأين رئيسيين وهما:

أ-متضمنات القول:

يشترط في كل عملية تواصلية أن تكون هناك خلفية مشتركة بين طرفي الخطاب، وهذه الخلفية هي أساس إقامة تواصل فعال وناجح، ويمكن التمثيل لذلك بملفوظين مختلفين[1]:

1- أغلق النافذة.

2- لا تغلق النافذة.

فخلفية هذين الملفوظين هي "النافذة مفتوحة"

ب-الأقوال المضمرة:

والتي يقصد بها «كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين والتي يبقى تفعيلها خاضعا لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي»[2]، إذ يمكن الذهاب إلى مجموعة غير محدودة من التأويلات يحددها السياق الذي ورد فيه القول، وقد مثل لذلك مسعود صحراوي «بقول القائل: إن السماء ممطرة.

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى:

-المكوث في البيت.

-أو: الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد.

-أو: الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر.

-أو: عدم نسيان مظلته عند الخروج...» [3]، وعدد التأويلات مفتوح بحسب ما يسمح به مقام الخطاب وسياقاته المتعددة.

3-الاستلزام الحواري:

من أهم المفاهيم التي تقوم عليها التداولية أيضا مبدأ "الاستلزام الحواري" والذي أسس له بول غريس Paul Grise ، فكثير من الأقوال قد يراد بها غير معناها الحرفي، أو قد يفهم منها غير ذلك المعنى، ويعد هذا «من أبرز الظواهر التي تميز اللغات الطبيعية على اعتبار أنه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب أن معنى العديد من الجمل إذا روعي ارتباطها

---

[1] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص: 31.

[2] المضمر: ص:74.

[3] التداولية عند العلماء العرب، ص:32.

بمقام إنجازها لا ينحصر فيما تدل عليه صيغتها الصورية»[1]، ويمكن التمثيل لذلك بقول إحداهن: "هذا الطبق من إعدادي"

إذ يمكن تجاوز المعنى الحرفي (المصرح به) إلى المعنى الضمني (المستلزم حواريا)، وهو مثلا: أنا طباخة ماهرة/ أو: لا يسمح لك بتناول هذا الطبق، أو: بإمكانك تناول هذا الطبق، والمتكلمة تعلم أن السامع قادر على الوصول إلى المعنى غير المصرح به.

ويعتمد ذلك أساسا على مبدأ "التعاون" والذي يفهم منه تعاون كل من المتكلم والسامع من أجل فهم الخطاب وتأويله، وبذلك يتحقق الهدف من الحوار، ويصاغ هذا المبدأ كالآتي: «لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللغوية التي انخرطت فيها أو جهتها المقبولة»[2]، وهذا المبدأ يرتكز على قواعد تخاطبية منضوية تحت مقولات أربعة، وهي[3]:

1- الكم:
أ-لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.
ب-لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

2- الكيف:
أ-لا تقل ما تعلم كذبه.
ب-لا تقل ما ليس لك عليه بينة.

3- العلاقة (المناسبة): علاقة الخبر بمقتضى الحال.
أ-ليناسب مقامك مقالك، (كن وثيق الصلة بالموضوع).

4- الجهة:
أ-لتحترز من الالتباس.
ب-لتحترز من الإجمال.
ج-لتتكلم بإيجاز.
د-لترتب كلامك.

---

[1] الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 18.

[2] معجم التداولية، ص:214.

[3] ينظر: اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص:237، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ص:103،104، معجم التداولية، ص:215/214، التداولية اليوم، علم جديد للتواصل، ص: 56/55.

وقد يؤدي الإخلال بإحدى القواعد السابقة إلى الاستلزام الحواري، فيسعى المخاطب إلى البحث عن المعنى المضمر متجاوزا المعنى الحرفي لفهم قصد المتكلم.

البعد التداولي للبلاغة العربية:

لم تنشأ البلاغة العربية لتبحث قضايا جزئية أو لتأسس لظواهر فرعية فتحدد أغراضا وتبتكر تقسيمات من خلال أبيات مقتطعة وأقوال مجتزأة، بل قد نشأت في بيئة حضارية سادت فيها سجالات فكرية مبنية أساسا على قضايا عقيدية (عقائدية)، وقد تغذت هذه البيئة بكل ما أتيح لها من تيارات فكرية ناجمة عن تلاقح حضاري بين ما أنتجه الفكر العربي الإسلامي وما أنتجته الحضارات السابقة التي نقلت معارفها إلى العربية خاصة اليونانية منها.

ويمكن أن نقول إن البلاغة العربية قد نشأت بين أحضان نصين متمايزين، الأول هو القرآن الكريم، والذي عُد أساسا لبلاغة كان هدفها الأول هو البحث عن سر الإعجاز القرآني، وقد كانت قضية الصرفة هي النقطة التي أفاضت حبر أعلام الأمة حين تصدوا لردها فخاضوا في «مسائل تنصب على خصائص النص القرآني لغة وتراكيب مما سيكون عظيم الفائدة بالنسبة للمباحث البلاغية وسيخلق نهجا في التأليف يكون رافدا من روافدها الكبيرة»[1]، وكان هذا سببا في نشوء نظرية النظم وفي انحصار مفهوم الإعجاز في «جملة الخصائص البيانية والبلاغية واللغوية الماثلة في النص»[2]، الأمر الذي جعل هذا الجانب من الدراسات البلاغية دراسات نصية تهتم بمجموعة من الآليات اللغوية التي تجعل من هذا النص متميزا يصل إلى مستوى الإعجاز، ومن تلك الدراسات ما قدمه أعلام كثر كالباقلاني والجرجاني والخطابي وغيرهم.

أما النص الثاني فهو الشعر العربي الذي حظي باهتمام كبير، وإن كان البحث في النص الأول -القرآن- أدى إلى التأسيس لقضية "الإعجاز" فإن البحث في النص الثاني أدى إلى التأسيس لقضية "الشعرية" وإن لم يسمها، فالعمل الشعري الجيد هو الذي يلتزم فيه صاحبه بمجموعة القواعد التي حددها البلاغي لتكتمل الصورة الشعرية للنص[3]

لم يكن التعريج على هذين الرافدين إلا من باب الإشارة إلى أن البلاغة العربية لم تنشأ كما انتهى بها الأمر إلى مجرد تقسيمات وتفريعات تغلب عليها المسحة المنطقية الجافة، بل قد نشأت منذ بداياتها تتجاذبها أسئلة النص سواء

---

[1] التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، ص: 37.

2 نفسه، ص: نفسها.

3 ينظر: شكل القصيدة العربية في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري، ص:32.

كان هذا النص مقدسا –القرآن الكريم- أم خارقا –الشعر العربي- ومن هنا يصح لنا أن نطرح تساؤلا عن مدى تداولية هذه البلاغة؟

إذا كان التداولية هي دراسة للغة باعتبارها أداة للتواصل، فإن البلاغة في أحد تعريفاتها هي «كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن[1]»، يمكن أن نفهم من هذا أن البلاغة عملية تواصلية بين متكلم وسامع غايتها الإقناع في أمثل صوره [تمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك] ووسيلتها جودة الأسلوب وجماله.

وبإجراء قياس بسيط يمكن أن نصل إلى أن البلاغة العربية تحمل بعدا تداوليا، أو على الأقل هكذا بدأت واستمرت إلى قرون من الزمن، وأدلة ذلك مبثوثة في ثنايا أمهات الكتب البلاغية كالبيان والتبيين، الذي يمكن أن نمثل من خلاله لما يمكن اعتباره بعدا تداوليا في البلاغة العربية، وذلك بارز من خلال العنوان الذي يوحي بعلاقة تبادل بين المتكلم والمخاطب فـ"البيان والتبيين"، أو ما سماه "الفهم والإفهام" يكون بين طرفي الخطاب من خلال العملية التواصلية، ونجد ذلك حين طرق مفهوم البيان الذي هو: «اسم جامع لكي شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[2]، ولم يجعل البيان قاصرا على اللغة بل يمكن اعتباره نمطا تواصليا كليا يجمع ما هو لغوي وغير لغوي.

والنصوص التي يمكن التدليل بها على تداولية الخطاب البلاغي العربي القديم كثيرة ولكن لضيق المقام سنحاول استجلاء تلك الأبعاد عند علم من أعلامها، وهو عبد القاهر الجرجاني.

البعد التداولي عند عبد القاهر الجرجاني:

إن البيئة التي نشأت فيها البلاغة العربية هي ذاتها التي كان يحيا فيها عبد القاهر الجرجاني، وإن تلك البيئة هي التي أسست لخطابات حجاجية عمّقها صراع فكري واختلاف مذهبي، انبنت عليه طروحات بلاغية هي أقرب إلى البعد التداولي منها إلى البعد التخييلي، وذلك هو المشروع الذي أسس له عبد القاهر الجرجاني من خلال طروحاته في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"،

---

1 كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: محمد البجاوي ومحمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط:01، 1427/2006، ص:16.

2 البيان والتبيين، الجاحظ، ج:01، ص:60.

ويذهب محمد العمري إلى أنّ مدخل الأسرار هو «التخييل الذي يجد مرجعية مسعفة في نظرية المحاكاة ومجالا للتطبيق في الشعر العباسي، وإشكالية للمحاورة عند المؤولين، ومدخل الدلائل ونواته ومهيمنته النحو والإعراب بمفهومها الواسع الذي ينال علاقة المعاني بالمقاصد»[1]، على اعتبار أن التخييل ليس خالصا كما سنرى من خلال تداولية الاستعارة، وأن المقاصد هي من صلب البناء التداولي للخطاب.

1-ثنائية متكلم/مخاطب:

أردت الانطلاق من هذه الثنائية للتدليل على البعد التداولي فيما يمكن أن يسمى ببلاغة الجرجاني لأنهما الطرفان الأساسيان في العملية التواصلية، فلا يمكن أن تقوم هذه الأخيرة إلا إذا كان الكلام موجها من متكلم إلى سامع مع مراعاة المقاصد والأغراض «وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده»[2]، بل إنه قد جعل ذلك من الضرورات، إذ يقول: «وقد أجمع العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس علم ضرورة»[3]، فاللغة لا يمكن أن تحمل دلالات تواصلية إلا من خلال المقاصد التي تؤديها.

ونجاح العملية التواصلية مرهون بقدرة المتكلم على إيصال قصده للسامع، ومراعاة حال المخاطب كانت من أولى أولويات العمل البلاغي، إذ لا يمكن عدّ البليغ بليغا إن لم يراع ذلك، فإن كان الخطاب «يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم فهو ينبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله، بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم، وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع مع البلاغة العربية»[4]، ويمكن أن نستشهد بنص أورده عبد القاهر الجرجاني للتدليل على أن تعدد أشكال الخطاب تتعدد بتعدد المخاطَبين وتعدد المعاني القائمة في نفوس المتكلمين: «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا ! قال أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ

---

[1] البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، محمد العمري، ص:353.

[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:530.

[3] نفسه، ص: نفسها

[4] في اللسانيات التداولية، ص:176/175.

متكررة والمعنى واحد، قال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وقوله إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني»[1]، فالمتكلم "س" ينتج ثلاثة أشكال من الخطابات لثلاثة أصناف من المخاطبين وهذا للتعبير عن ثلاثة صور مختلفة من المعاني:

متكلم "س" (حيادي) ← عبد الله قائم — مخاطب-1- يجهل

متكلم "س" ← إن عبد الله قائم — مخاطب -2- يسأل

متكلم "س" ← إن عبد الله لقائم — مخاطب -3- ينكر

فالتعليل الذي قدمه المبرد فيه استدعاء لحضور المخاطب ومراعاة حاله ساعة إنتاج الخطاب، وهذا أمر يحتاج إلى تدبر ودقة نظر كما يذهب إلى ذلك الجرجاني.

2- الاستعارة في بعدها التداولي عند عبد القاهر الجرجاني:

لا يمكن أن تكون الاستعارة فعلا تخييليا يعتمد على النقل اللغوي المجرد، بعيدا عن غاية الخطاب ومقصديته بل إنها آلية لغوية/عقلية تصل فيها الرسالة من المتكلم إلى السامع دون أن يضمحل المعنى أو يُغشّى بضبابية النقل من المعنى "أ" إلى المعنى "ب"، ومما أورده عنها في مستهل كتابه "أسرار البلاغة": «أما الاستعارة فهي ضرب من التشبيه ونمط من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعيه القلوب وتدركه العقول، وتستفي فيه الأفهام والأذهان لا الأسماع والآذان»[2]، فباعتبار الاستعارة تشبيها فهي قياس، ولا يقوم القياس إلا بإجراء عقلي، وزاد على ذلك أن بيّن وسائل فهمها: "وعي القلب" و"إدراك العقل" و"استيفاء الأذهان والأفهام"، فالمسألة ليست لغوية محضة بقدر ما هي ذهنية/تواصلية، فلا قيمة للاستعارة –وغيرها من أنماط التعبير المجازي- إن لم توصل المعنى القائم في نفس المتكلم إلى ذهن السامع زيادة على الانفعال الذي تخلفه في نفسه، وقد ضرب لذلك مثالا –عن الأثر السيئ الذي يخلفه التعبير الفاسد- قول القرزدق:

---

[1] دلائل الإعجاز، ص:315.

[2] أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص:15.

ومَا مِثلهُ فِي النّاسِ إلاّ مُمَلكاً   أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه[1]

ففساد النظام اللغوي أدى إلى فساد المعنى والذي عبر عنه بقوله «لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر، فكدّ وكدّر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا أن يقدم ويؤخر»[2]، وأدى ذلك إلى تشويش النظام الإرسالي التواصلي.

ويذهب طه عبد الرحمن إلى أن عبد القاهر الجرجاني قد أدرك البعد التداولي للاستعارة حين رأى «أن القول الاستعاري تجتمع له الأوصاف الثلاثة: أنه تركيب خبري تداولي، وأنه قابل للأخذ على جهة الحقيقة، وأنه مشتمل على بنية تدليلية، وكل قول هذه أوصافه يعد في سياق الجدل الذي نهجه الجرجاني بمنزلة "دعوى" كما يعد صاحبه "مدعيا" ويعدّ عمله"ادعاء"»[3]، وهذا ما يضفي طابعا حجاجيا على الاستعارة زيادة على بعدها التداولي.

ومبدأ "الادعاء" هو ما أصر عليه الجرجاني في مسألة الاستعارة إذ نفى كونها "نقلا"، واستشهد على ذلك بكثير من الشواهد الشعرية «فقد تبين من غير وجه أن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء، لا نقل الاسم عن الشيء»[4]، فالاستعارة قائمة على استعارة معنى الاسم لا الاسم ذاته ليفهم السامع المعنى المضمر، نحو: زيد أسد، استعارة معنى ما يتصف به المسمى من إقدام وجرأة، فيكون دور السامع هو إرجاع العبارة إلى معناها الحقيقي عن طريق التأويل لتصل إلى أن زيد يتحلى بصفات الشجاعة من إقدام وجرأة.

ومن مبادئ التداولية مبدأ المقام أو ما يعرف في البلاغة العربية بـ"المطابقة" أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو مبدأ تداولي بامتياز، إذ فيه تراعى كل ملابسات الخطاب وحيثياته، ويذهب طه عبد الرحمن إلى أن «الاستعارة هي أبلغ وجوه تقيد اللغة بمقام الكلام، ونعلم أن المقام يتكون من المتكلم والمستمع ومن أنساقهما المعرفية والإرادية والتقديرية ومن علاقاتهما التفاعلية المختلفة، وحقا أيضا أن هذا التقييد الاستعاري بالمقام سبب كاف لأن يجعل الاستعارة تدخل في سياق "التواصل الخطابي" باعتباره نسقا من القيم والمعايير العلمية، إذ هدف هذا السياق هو بالذات إجراء تغيير في الأنساق

---

[1] نفسه، ص: نفسها.

[2] نفسه، ص: نفسها

[3] اللسان والميزان، ص:306.

[4] الدلائل، ص:437.

الاعتقادية والقصدية والتقويمية للناطقين ودفعهم إلى الانتهاض للعمل»[1]، فالتخييل في الاستعارة ليس إلا وسيلة من وسائل الإقناع والتأثير في معتقدات السامعين وسلوكاتهم وفق ما يلائم أفكارهم وبيئتهم.

الفعل الكلامي عند عبد القاهر الجرجاني:

على اعتبار أن الاستعارة فعل أو أنها تسلم لفعل ينقلنا هذا إلى مبحث آخر من مباحث التداولية وهو "أفعال الكلام" هذا المفهوم الذي أسس له أوستن وطوره سورل –كما ذكرنا سابقا- أما إذا عدنا إلى البلاغة العربية فسنجد حتما ما يوازي ما ذهب إليه هذان العلمان أو يفوق في كثير من الأحيان «وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعروفة بالخبر والإنشاء وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات»[2]، ولعل الفرق بين ما ذهب إليه أصحاب نظرية أفعال الكلام الحديثة وما أسس له أعلام العربية هو أن كلا من أوستن وسورل قد عملا على تأسيس نظرية متكاملة واضحة المعالم، بينما ما أسس له علماء العربية كان إجرائيا أكثر منه نظريا، خاصة عند علماء الأصول والتفسير إذ الغاية عندهم كانت تشريعية -تطبيقية- في سعيهم لاستخراج الأحكام الفقهية من نصوص الشريعة، إلا أن تلك المباحث على غزارتها كانت متفرقة ليس في المصنف الواحد وإنما ضمن علوم متعددة ومختلفة.

وبما أن عبد القاهر الجرجاني قد خصّص كتابه "دلائل الإعجاز" لعلم المعاني فلابد من وجود ما يشير إلى إدراكه لثنائية الأفعال الكلامية –المباشرة وغير المباشرة- فهو قد جعل «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد" وبالانطلاق عن عمرو فقلت: "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض»[3]، فالضرب الأول هو أن يستخدم الكلام بصيغته الحرفية، وهذا ما يمكن اعتباره "أفعالا مباشرة".

والضرب الثاني: هو الذي لا يعتمد على المعنى الحرفي بل ما يفضي إليه من معانٍ، وهذا ما يمكن أن يمثل صورة للأفعال غير المباشرة، وإن كانت

---

[1] اللسان والميزان، ص:312.

[2] التداولية عند العلماء العرب، ص:49.

[3] الدلائل، ص:262.

الثنائية التي يقصدها هنا هي ثنائية الحقيقة والمجاز، ويجعل من صنوف الضرب الأخير الكناية والاستعارة والتمثيل، والتي تحصل بها المزية في الكلام، ولكنها جميعا تمثل عدولا أسلوبيا عن المعنى الحرفي إلى معان أخرى محايثة.

وقريب من هذا ما ذهب إليه سورل حين تطرقه للأفعال الكلامية غير المباشرة، وقد أدرج معها أنواعا أخرى لا يكون الأسلوب فيها مباشرا «وهناك أنواع أخرى من الحالات حيث يختلف معنى الجملة نسقيا عن المعنى الذي يقصده المتكلم، تشمل الاستعارة والكناية والسخرية والتهكم والتهويل والتهوين..»[1]، إذ يمكن إدراج كل أنواع الأساليب ب غير المباشرة سواء فيما يتعلق بعلم المعاني، أم بعلم البيان حسب تسميات البلاغة العربية.

ويمكن الاستشهاد على ذلك من خلال شواهد تطبيقية أوردها الجرجاني في دلائله بين فيها الأغراض التي قد يخرج إليها الاستفهام بالهمزة «واعلم أنّ الهمزة فيها ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لمَ كان، وتوبيخ لفاعله عليه»[2]، وذلك ضمن الباب الذي خصصه للتقديم والتأخير الذي يعد آلية إسهامفي تحديد دلالة الاستفهام، ومن شواهده قوله تعالى: «أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذَا بآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهيمُ» [الأنبياء:62]، يقول شارحا «لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: «أأنت فعلت هذا»؟ وقال هو عليه السلام في الجواب: «بل فعله كبيرهم هذا»[الأنبياء: 63] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل»[3]، فالسائلون يعلمون أن الأصنام قد حطمت، ويعلمون أن إبراهيم هو الفاعل، ولذلك كان استفهامهم لدفعه بأن يقر أنه الفاعل لا غير.

النظم ومعنى المعنى والبعد التداولي:

يقول جون سورل: «فللجمل والكلمات معان بوصفها أجزاء من الجملة، ويتحدد معنى الجملة بمعاني الكلمات والترتيب النحوي للكلمة في الجملة، غير أن ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد ضمن حدود معينة على مقاصده، وأقول ضمن حدود معينة لأنك لا تستطيع أن تقول أيّ شيء وتعني ما

---

[1] العقل واللغة والمجتمع، ص:221.

[2] الدلائل: ص:114

[3] المصدر نفسه، ص:113

يحلو لك»[1]، وهنا نجيز لأنفسنا طرح إشكال لا نستطيع إيجاد إجابة له، وهو: هل ما ذهب إليه الجرجاني في مختلف طروحاته يعد سبقا حققه رجل عبقري فاق به من عاصره ومن لحق به، أو أن بعض ما طرح من نظريات حديثة قد نقل عنه دون أن يحيل عليه؟

بنى الجرجاني مشروعه البلاغي من خلال كتابيه الدلائل والأسرار على فكرة أساسية هي "النظم" الذي جعله متمركزا على مستوى الكلمات لا الحروف، فنظم الكلم عنده هو «أن تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[2]، فالنظم ليس أن تضم اللفظة إلى أختها، وإنما أن ترتب المعاني في النفس، وكأنه جعل للكلام هندسة وتخطيطا يرتسم في الذهن ثم يتجسد من خلال النطق، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"، فالمعنى لن يتولد عن الألفاظ لولا انتظامها وفق معاني النحو، ودليل ذلك هو فك الرباط النحوي بينها "من نبك قفا حبيب ذكرى منزل" إذ يتلاشى المعنى بمجرد فك رباط معاني النحو[3].

وهذا كله مبني على قصد المتكلم «ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه»[4]، وهذا ما يعود بنا إلى البعد التداولي للبلاغة العربية، فليس النظم إلا فكرة تأسهمفي إنجاح عملية التواصل، غير أن الجرجاني ونظرا للبيئة التي كان يعيش فيها والعصر الذي ينتمي إليه، لم يهتم بأشكال التواصل اليومي، وإنما كان عمله عمل الناقد الممحص، ولذلك ربط قضاياه المختلفة بمفهوم المزية.

وإن كان النظم خاضعا للمعاني النحوية فإن المعاني المتولدة عن الكلام المنظوم على نوعين -كما أوردنا سابقا عن الجرجاني- كلام مباشر: "كزيد خرج" وما يفهم من هذه العبارة سماه الجرجاني "المعنى"، وكلام غير مباشر تكون آلية فهم المعنى فيه هي الاستدلال العقلي، وما يتوصل إلى فهمه هو "معنى المعنى"، يقول الجرجاني: «تعني بالمعنى ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر»[5]، وضرب لذلك أمثلة كثيرة تتراوح بين الاستعارة والكناية:

---

[1] العقل واللغة والمجتمع، ص:206

[2] الدلائل، ص:49.

[3] ينظر المصدر نفسه، ص:410.

[4] المصدر نفسه، ص: 412.

[5] المصدر نفسه، ص:263.

كثير الرماد ↓ مضياف   **طويل النجاد ↓ طويل القامة**   **نؤوم الضحى ↓ مترفة مخدومة**

تتضمن هذه العبارات معنيين، المعنى الأول لفظي، والمعنى الثاني استدلالي إذ «يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك»[1]

من خلال هذا العمل المقتضب توصلنا إلى بعض الأبعاد التداولية التي تضمنها كتابا الأسرار والدلائل لعبد القاهر الجرجاني، والذي اتخذناه أنموذجا للبلاغة العربية فحاولنا استقراء ما حواه هذان المؤلفان من أراء ثرية تنبئ عن أنهما ما يزالان بحاجة إلى إعادة القراءة العلمية المنصفة وذلك حال تراثنا العربي اللغوي والبلاغي والنقدي دون أن نخرجه من بعده العقائدي والتاريخي، وما توصلنا إليه في ختام هذا البحث أن السبق الذي حازه عبد القاهر الجرجاني وكثير من أعلام الأمة الذين عاصروه أو سبقوه أو بعضٌ من الذين جاؤوا بعده كان نابعا من وعيهم العميق لمعارف عصرهم، وتشبعهم بالثقافات السائدة آنذاك، وهذا ما يحتاج إليه من يتصدى لمساءلة العلوم واستنطاق اللغة.

مراجع البحث:

1-الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:01، 2011
2-أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:01، 1988.
3-أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط:02، 2000.
4-الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، ط:01، 2011.
5-البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999.
6-البيان والتبيين، الجاحظ، ج:01، تح: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:02، 2003.
7-التداولية اليوم، علم جديد للتواصل، آن روبول، وجاك موشلار، تر: سيف الدين دغفوس وآخر، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، 2003

---

[1] نفسه، ص:262.

8-التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط: 01، 2005
9-التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط:01، 2007.
10-التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط:03، 2010
11-الحجاج في البلاغة المعاصرة. محمد سالم محمد الأمين طلبة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط:01، 2008.
12- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني. تح: محمود شاكر، د:ط، د:تا.
13-شكل القصيدة العربية في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري، جودت فخر الدين، دار الآداب، بيروت، ط:01، 1984.
14-العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:01، 2006.
في اللسانيات التداولية.
15-كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: محمد البجاوي ومحمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط:01، 1427/2006.
16-اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط:01، 1998
17-مبادئ التداولية، جيوفري ليتش، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013
18-نظرية أفعال الكلام العامة، أو كيف ننجز الأشياء بالكلمات، أوستن، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 1991.
19-المضمر، كاترين كيربرات- أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط:01، 2008.
20-معجم التداولية، جاك موشلر وآن روبول، تر: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، تونس، ط:02، 2010

المراجع الأجنبية:

1 Cours de linguistique générale. de Saussure. ENAG Editions. Alger. 2004
2 Pragmatique pour discours littéraire. Dominique Maingueneau. NATHAN, 2001